



فائزون بـ«نوبل» يناشدون الملك «سلمان» وقف إعدام 14 سعوديًّا

12-08-2017 الساعة 14:15 | إسلام الراجحي

ناشد عشرة أشخاص من الحاصلين على جائزة «نوبل» للسلام، العاهل السعودي الملك «سلمان بن عبد العزيز» وولي عهده الأمير «محمد بن سلمان»، بالعمو عن 14 شخصًا صدر بحقهم حكمًا بالإعدام.

وفي رسالة للحاصلين على «نوبل»، بعثوا بها للقيادة السعودية، اعتبروا إعدام هؤلاء الشباب «ظلم بين»، بحسب ما نقلته وكالة «أسوشيتدبرس».

واتهم المتقدمون بالطلب السلطات السعودية، بإكراه المتهمين على الاعتراف بعدما مارسوا الإيذاء البدني ضدهم، وذلك بعد أن اعترف المتهمون بأنهم تظاهروا ومارسوا العنف ضد قوات الأمن.

وأشارت الرسالة إلى أن «الشخص الـ14 أُدينوا وحُكم عليهم في محاكماتٍ جماعية، اعتقاداً على النعمال التي ارتكبها أسوأ المتهمين»، مضيفين أن «العديدين ما كانوا أبداً ليُحكم عليهم بالإعدام».

وأهمس النول، انتقدت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، بشدة، السعودية، لتنفيذها حملة إعدامات قالت إن وتيرتها تسارعت منذ تصعيد الأمير «بن سلمان» في يونيو/حزيران الماضي.

ووفق المنظمة على موقعها على الإنترنت، فإن السعودية منذ ذلك التاريخ أعدمت 35 شخصًا مقابل 39 بالشهور الستة الأولى من العام الحالي.

ودقت المنظمة الحقوقية ناقوس الخطر بالنسبة لـ14 فردًا من الطائفة الشيعية يواجهون خطراً وشيكاً بعد أن أيدت المحكمة العليا منتصف يوليو/تموز الماضي أحكام إعدام صادرة بحقهم بعد محاكمة وصفتها بأنها جائزة واستندت إلى اعترافات نفاها المتهمون بالمحاكمة، وقالوا إنها انتزعت بالإكراه.

وذكرت المنظمة أن السلطات السعودية نقلت الرجال الشيعة الـ14 من دون تفسير من الدمام إلى سجن الحائر في الرياض يوم 15 يوليو/تموز، واحتجزت بعضهم في الحبس الانفرادي بمعزل عن العالم الخارجي، وفق أقارب لهم.

وكان الأشخاص الـ14 من بين متهمين في محاكمة جماعية عرفت باسم قضية (القطيف 24) لأن جميع الهدى عليهم كانوا من منطقة القطيف ذات الأغلبية الشيعية وقد أدانتهم المحكمة الجزائية المتخصصة بجرم تتصل بالاحتجاج.

ويواجه بعضهم اتهامات بالعنف، بما في ذلك استهداف دوريات شرطة أو مراكز شرطة بالبنادق وزجاجات المولوتوف.

وأدانت المحكمة جميع الهدى عليهم تقريبا على أساس اعترافات أنكروها لاحقا بالمحكمة، قائلين إن السلطات عذبتهم.

ووصفت وسائل إعلام سعودية الرجال الـ24 بأنهم أعضاء في خلية إرهابية نفذت أكثر من 50 هجوما مسلحا ضد قوات الأمن، وتسببت في مقتل عدد منهم وإصابة العشرات.

ودافعت وزارة العدل عن طريقة تعامل السلطات القضائية مع القضية في تصريح لـ«واس» يوم 4 أغسطس/آب الجاري، قائلة إن الحكم تهمته مراجعته والموافقة عليه من قبل 13 قاضي منفصل، لكنها لم تتناول الادعاءات بأن السلطات حصلت على الاعترافات بالتعذيب أو رفض القضاة للادعاءات دون التحقيق فيها.

وحللت «هيومن رايتس ووتش»، 10 أحكام قضائية أصدرتها المحكمة الجزائية المتخصصة بين عامي 2013 و2016 ضد رجال وأطفال متهمين بارتكاب جرائم تتعلق بالاحتجاج عقب مظاهرات نظمتها أفراد من النقلية الشيعية في عامي 2011 و2012 في بلدات المنطقة الشرقية.

في جميع هذه الأحكام تقريبا، تراجع الهدى عنهم عن اعترافاتهم، قائلين إنها انتزعت في ظروف وصلت في بعض الحالات إلى التعذيب، بما في ذلك الضرب والحبس الانفرادي المطول.

ورفضت المحكمة جميع ادعاءات التعذيب دون التحقيق فيها، وتجاهلت طلبات الهدى عليهم بجلب ملفات فيديو من السجن قالوا إنها ستعرض تعذيبهم، أو استدعاء المحققين كشهود لوصف كيفية حصولهم على الاعترافات.

من بين 74 شخصا أعدموا حتى الآن في عام 2017، يوجد 52 مواطنا سعوديا، وأجانب، منهم 12 باكستاني أدينوا بتهمة تهريب المخدرات.

المصدر | الخليج الجديد + متابعات